

رئيسي لا يملك خيارات كثيرة لتجاوز أزمات إيران المستفحلة

المحافظون لا يقلون حرصا عن الإصلاحيين في إحياء الاتفاق النووي

يواجه الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي في مستهل ولايته تحديات اقتصادية مزمنة تنذر بتفجر الأزمات الاجتماعية الاحتجاجات المطالبة وتجدهما. ويرى غلاة المحافظين، الذين لا يقلون حرصا عن الإصلاحيين، في إحياء الاتفاق النووي سبيلا لمعالجة الأزمات المستفحلة وتحقيق المكاسب السياسية.

واشنطن - يثير انتخاب إبراهيم رئيسي رئيسا جديدا لإيران الجدل حول التوقعات بالنسبة إلى موقف إيران من المباحثات الجارية بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وذلك في ضوء ما عرف عن شخصية رئيسي المحافظة التي تختلف تماما عن شخصية الرئيس السابق حسن روحاني، إلا أن مراقبين يستبعدون أن يكون لوصول قاض من غلاة المحافظين إلى السلطة أي تأثير على المفاوضات النووية الجارية في فيينا، إذ أن إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأمريكية باتا حاجة إستراتيجية. ويرى محللون أن الحكومة الإيرانية بقيادة رئيسي الذي طالما انتقد حكومة روحاني على خلفية تعويلها المفرط على الاتفاق، ستسعى لإبصال مفاوضات فيينا إلى خاتمة إيجابية.

وفي ما يتعلق بخيارات رئيسي لإنهاء الأزمة الاقتصادية في إيران، يقول تقنية وهو أحد كبار زملاء برنامج دراسات الشرق الأوسط في مركز العلاقات الخارجية، إن المحافظين تكاتفوا جميعا خلف فكرة خامنئي الخاصة بـ"اقتصاد المقاومة"، وهو نموذج اقتصادي تقوم إيران بمقتضاه بالتقليل من الاعتماد على صادرات النفط والتجارة الدولية. وتمثل الفكرة في أن إيران قادرة على تحقيق أهدافها المالية بالاعتماد على الأسواق الداخلية والتجارة مع الدول المجاورة مثل أفغانستان والعراق وكذلك مع الصين التي وافقت مؤخرا على شراكة اقتصادية وأمنية كبيرة مع إيران.

ويوضح تقنية أن هذه الرؤية الاقتصادية غير عملية بالنسبة إلى دولة ما زال النفط يمثل مصدر دخلها الأساسي، ولكنها السبيل الذي لجا إليه المحافظون لحماية إيران من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها بعد قرار الرئيس السابق دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي في عام 2018.

ويخضع رئيسي نفسه للعقوبات الأمريكية بسبب دوره في "لجنة الموت" التي أشرفت على إعدام السجناء السياسيين في عام 1988، وبسبب

واشنطن - يثير انتخاب إبراهيم رئيسي رئيسا جديدا لإيران الجدل حول التوقعات بالنسبة إلى موقف إيران من المباحثات الجارية بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وذلك في ضوء ما عرف عن شخصية رئيسي المحافظة التي تختلف تماما عن شخصية الرئيس السابق حسن روحاني، إلا أن مراقبين يستبعدون أن يكون لوصول قاض من غلاة المحافظين إلى السلطة أي تأثير على المفاوضات النووية الجارية في فيينا، إذ أن إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأمريكية باتا حاجة إستراتيجية. ويرى محللون أن الحكومة الإيرانية بقيادة رئيسي الذي طالما انتقد حكومة روحاني على خلفية تعويلها المفرط على الاتفاق، ستسعى لإبصال مفاوضات فيينا إلى خاتمة إيجابية.

إحياء الاتفاق النووي
سيخفف آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يبحث عنه رئيسي لتعزيز شرعيته

وأبدي رئيسي "تأييده للعودة إلى الاتفاق النووي" رغم وضعه لشروط مثل المصالح الإيرانية العليا، إلا أنها شروط يرى المتابعون أنها موجهة للاستهلاك الإعلامي الداخلي وتقوية موقفه المحافظين الإيرانيين.

ويشير هؤلاء إلى أن إحياء الاتفاق النووي سيحقق فوائد سياسية مهمة للرئيس المحافظ الباحث عن تعزيز شرعيته خصوصا وأن إحياء سيؤدي على الأرجح إلى زيادة مطردة في نمو الاقتصاد الإيراني تقودها بشكل أساسي زيادة صادرات النفط، ما سيوفر لحكومته إيرادات مالية إضافية تتيج لها الحد من التضخم وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ويقول الباحث الأمريكي من أصل إيراني في جامعة أوكسفورد راي تقنية إن الانتقادات التي كانت تواجهها



سقف الطموحات الذي يلوح به الإيرانيون عال

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يزيد التضخم إلى 39 في المئة هذا العام ارتفاعا من 36.5 في المئة خلال العام الماضي، في حين سيقفز معدل البطالة إلى 11.2 في المئة هذه السنة ارتفاعا من 10.8 في المئة خلال 2020.

وطلحت عدة وسائل إعلام إيرانية اسم رئيسي خلفا محتملا للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

واعتبر محللون أن احتمالات تولي رئيسي منصب المرشد يوما ما تبقى غير مؤكدة وأن حظوظه في ذلك قد تتأثر سلبا بطريقة تعامله مع التحديات الاقتصادية التي سيواجهها.

ويشير هؤلاء إلى أن فشل رئيسي في حلحلة المشاكل الاقتصادية المترابطة سيبدد النظر إليه كقائد مستقبلي.

والعامله وحتى نخبة رجال الأعمال يشعر الجميع بوطأة التضخم والبطالة وتراجع المقدرة الشرائية. ويتخوف رجال الدين في إيران من عودة احتجاجات الشوارع التي اجتاحت البلاد في 2017، فيما يعترف المسؤولون بضعف السلطات أمام الغضب الناجم عن تفاقم الفقر.

وقال مسؤول حكومي إن "التحدي الأكبر في انتظار رئيسي هو الاقتصاد"، مضيفا أن "اندلاع الاحتجاجات سيكون حتما إذا فشل في العثور على علاج للأام الاقتصاد".

وترتفع أسعار السلع الأساسية كالخبز والأرز يوميا. وبالنسبة إلى الكثيرين أصبحت اللحوم حلما بعيد المتال بعد أن قفز سعر الكيلوغرام الواحد إلى ما يعادل 40 دولارا فيما يقف الحد الأدنى للأجور عند حوالي 215 دولارا.

كالتي اندلعت في العام 2017 ورفعت شعارات إسقاط النظام. وسيفتح إحياء الاتفاق النووي الباب أمام الحكومة الجديدة لادعاء أنها صاحبة الفضل في تحقيق أي مكاسب اقتصادية تجنيها البلاد.

ومن المرجح أن يستتبع إحياء الاتفاق رفع القيود الأمريكية الصارمة العائدات في مستهل ولاية الحكومة الجديدة.

وفي ظل أوضاع اقتصادية بائسة يشعر بها المواطنون في الداخل لا يستطيع حكام إيران المجازفة بالعودة وبدء المحادثات من الصفر بعد الانتخابات.

ويمثل الاقتصاد مكن الخطر ونقطة الضعف الأساسية للمحافظين. ومن بين أشد المؤيدين للمؤسسة من الطبقة

مشاركته في قمع الحكومة لاحتجاجات الحركة الخضراء عام 2009. ومن ناحية أخرى صرح رئيسي في أول مؤتمر صحافي له الاثنين الماضي بعد نجاحه في الانتخابات أنه لن يجتمع بالرئيس الأميركي باين.

وتعول الحكومة الإيرانية المحافظة الجديدة على انفراجة وشيكة في مفاوضات الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأمريكية القاسية على الاقتصاد المازوم من أجل تفادي اضطرابات اجتماعية تهدد نظام الحكم، فيما يحذر مسؤولون من أن اندلاع الاحتجاجات سيكون حتما إذا فشل الرئيس الجديد في العثور على علاج للأام الاقتصاد.

وترأست الانتخابات الرئاسية الإيرانية مع تنامي مشاعر الإحباط لدى الإيرانيين وندهور قدرتهم الشرائية، ما يثير مخاوف من هبة شعبية جديدة

الاتحاد الأوروبي يناقش منح مساعدات مالية للاجئين السوريين

المفوضية الأوروبية ومع السلطات البلجيكية.

وسيصرف المبلغ من الميزانية المشتركة لكن "يمكن للسوداء الأعضاء أن تقر إضافة مساهمات على الصعيد الوطني حسب تقدير الاحتياجات"، وفق ما ذكر دبلوماسي أوروبي.

ومن المقرر أن يغطي التمويل الأوروبي "الاحتياجات الأكثر إلحاحا بالنسبة إلى اللاجئين والمجتمعات من تدفق المهاجرين على دول الاتحاد الأوروبي وكسب الوقت إلى حين انتهاء الحرب الأهلية السورية التي بدأت قبل عشر سنوات.

وسيخصص مبلغ بقيمة 3.5 مليار يورو لمساعدة 3.7 مليون سوري يعيشون في تركيا هربا من النزاع المستمر في بلادهم، فيما تم بالفعل تقديم مبلغ أولي قدره 535 مليون يورو لمواصلة عمليات الإحصاء الأوروبي في تركيا خلال عام 2021.

وكان قادة أوروبيون قد طالبوا بهذا الاقتراح في مارس، لكن المفوضية تأخرت في قرارها ما دفع الدول الأعضاء إلى توجيه اعتراضات أحييت إليها الثلاثة، بحسب مصادر دبلوماسية.

ويلتقي القادة الأوروبيون في قمتهم بروكسل الخميس بالأمم المتحدة للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي وصل إلى بروكسل الأربعاء لإجراء محادثات مع مسؤولي

بروكسل - تسعى المفوضية الأوروبية الخميس لتخصيص 5.7 مليار يورو كمساعدات للاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن حتى عام 2024، وذلك خلال اجتماع قادة الدول السبع والعشرين في بروكسل.

وتهدف حزمة المساعدات المالية لتركيا والأردن ولبنان وسوريا التي توجه إلى مشروعات إنسانية ولا تعطى للحكومات، إلى منع موجات جديدة من تدفق المهاجرين على دول الاتحاد الأوروبي وكسب الوقت إلى حين انتهاء الحرب الأهلية السورية التي بدأت قبل عشر سنوات.

وسيخصص مبلغ بقيمة 3.5 مليار يورو لمساعدة 3.7 مليون سوري يعيشون في تركيا هربا من النزاع المستمر في بلادهم، فيما تم بالفعل تقديم مبلغ أولي قدره 535 مليون يورو لمواصلة عمليات الإحصاء الأوروبي في تركيا خلال عام 2021.

وكان قادة أوروبيون قد طالبوا بهذا الاقتراح في مارس، لكن المفوضية تأخرت في قرارها ما دفع الدول الأعضاء إلى توجيه اعتراضات أحييت إليها الثلاثة، بحسب مصادر دبلوماسية.

ويلتقي القادة الأوروبيون في قمتهم بروكسل الخميس بالأمم المتحدة للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي وصل إلى بروكسل الأربعاء لإجراء محادثات مع مسؤولي

العرض التركي لتأمين مطار كابول يصطدم بلاءات طالبان وواشنطن

إلى قندوز، كبرى مدن شمال شرق البلاد.

وبعد لقاء بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، أشادت واشنطن الأسبوع الماضي بـ"الالتزام الواضح" من جانب أنقرة بلعب "دور أساسي" في ضمان أمن مطار كابول.



وإذا كان الرئيس التركي أقر بأنه تم بحث المسألة خلال محادثاته مع بايدن، فقد قال إن أنقرة ترغب في الحصول على دعم مالي ودبلوماسي ولوجيستي لتولي مطار كابول وهو المنفذ الرئيسي لخروج الدبلوماسيين الغربيين وموظفي الوكالات الإنسانية. ودفعت المخاوف من سقوطه في أيدي طالبان بعد انسحاب القوات الأجنبية، حلف شمال الأطلسي إلى البحث عن حل سريعا.

وتواصل تركيا جهودها لكسب دعم الولايات المتحدة لوجود سياسي وأمني أكبر في أفغانستان يفتح لها قنوات اقتصادية هي في أمس الحاجة لها في ظل اقتصادها المتعثر، إلا أن مساعيها يبدو أنها اصطدمت بتحفظات أميركية.

أن واشنطن ترفض الشروط التي قدمتها أنقرة مقابل تأمينها للمطار، في وقت وصف فيه مسؤول أميركي رفيع المستوى في وقت سابق الشروط التركية بالكبيرة وغير القابلة للتطبيق.

وتسعى أنقرة من خلال عرضها تأمين مطار كابول الاستثمار في الأزمات الأمنية لجيرانها ومخاوف الولايات المتحدة من الانفلات الأمني المحتمل عقب انسحاب جنودها مع نهاية سبتمبر القادم من أجل التمدد في منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية عبر البوابة الأفغانية.

ورفضت حركة طالبان في وقت سابق العرض التركي وقالت إنها لن تسمح بتواجد قوات عسكرية أجنبية بعد انسحاب القوات الأميركية وأن تأمين مطار كابول مهمة الشعب الأفغاني، في رسالة مباشرة لتركيا. ولدى تركيا أكثر من 500 جندي في أفغانستان ضمن مهمة حلف الأطلسي (الناتو) لتدريب قوات الأمن الأفغانية.

والثلاثاء، سيطرت طالبان على أبرز معبر حدودي مع طاجيكستان في شمال أفغانستان وهو محور حيوي في العلاقات الاقتصادية مع آسيا الوسطى، ما يقوض أجنحة التمدد التركي في المنطقة الاستراتيجية عبر البوابة الأفغانية.

وبات المتمررون يسيطرون على أبرز مركز حدودي وطريق المرور الأخرى مع طاجيكستان وكذلك على المناطق المؤدية

الجوهري هو استمرار وجودنا في المطار".

وكانت تركيا قد عرضت حراسة مطار حامد كرزاي وتشغيله بعد انسحاب قوات حلف الأطلسي وتجري محادثات مع الحلفاء، وتحديد الولايات المتحدة، بشأن الدعم المالي واللوجيستي للمهمة.

ويأتي تصريح أكار في وقت يزور فيه وفد أميركي أنقرة الخميس لمناقشة العرض التركي.

وتؤشر تصريحات أكار التي تسبق زيارة الوفد الأميركي على

أنقرة - نقلت وسائل إعلام رسمية عن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار قوله الأربعاء، إن تركيا لن ترسل المزيد من القوات إلى أفغانستان في إطار خطة لتشغيل مطار كابول وتأمينه في أعقاب انسحاب القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) من هناك.

ونقلت قناة "تي.آر.تي خبر" الرسمية عن أكار قوله "لدينا بالفعل وجود هناك"، في إشارة إلى وجود نحو 500 جندي في أفغانستان في إطار بعثة (الدعم الحازم) التابعة لحلف الأطلسي. وقال أكار "الأمر



مقابل تركي مشط لتأمين المطار